الخليفة يقترح منحة 2000 دينار للمتقاعدين المسجلين لدى «التأمينات»

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة بمنح المتقاعدين الكويتيين وغير الكويتيين المسجلين لدى (التأمينات) منحة مالية 2000 دينار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أدائها الاستثماري للسنة المالية 2020/2021 المنتهية في 31 مارس 2021 محققة أفضل أداء استثماري في تاريخها، حيث سجلت ارتفاعاً (ما يعادل 6،3 مليارات دينار)

ما يرفع قيمة أصول المحفظة إلى 133،7 مليار دولار (ما يعادل 40،4 مليار دينار) بنسبة نمو بلغت 21 % عن العام الماضي مسجلة عائداً عاماً على الاستثمار 16،5 % .

علماً بأن هذه الأموال هي أموال المتقاعدين

وتقديراً لظروفهم المالية، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« منح المتقاعدين الكويتيين وغير الكويتيين المسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منحة مالية 2000 دينار

القطان يقترح تشكيل لجنة من الجهات المعنية لحل مشكلة التصحر

رياض عواد

أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة بتشكيل لجنة من الجهات والأشخاص ذوي الاختصاص من القطاعين العام والخاص لتقديم توصيات عاجلة لحل مشكلة التصحر ولصد الرياح والبوارح وتخفيف درجات الحرارة والتشجير مع الاستفادة من تجمعات مياه الأمطار في الزراعة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعد ظاهرة الغبار من الظواهر الجوية العالمية وهي بطبيعة الحال من الظواهر غير المستحبة لما تسببه من أضرار للإنسان والحيوان والنبات والبيئة الطبيعية والاقتصاد. حيث إنه لم تسلم منطقة في الخليج من موجات الغبار الذي تسلل إلى كل شيء، فضلاً عن عواقبه الوخيمة على المدن التي لم تتجهز لأي شيء في مواجهة هذا الخطر الذي يعد من الكوارث الطبيعية المؤثرة بقوة على أرض الوطن وقاطنيها.

وتمثل المظاهر الغبارية التي تتعرض لها الكويت 25 % من أيام السنة، كما أن معدل العواصف الترابية يبلغ 26 عاصفة وهو معدل يفوق بأضعاف المعدل الطبيعي للعواصف الغبارية في الدول المجاورة.

وتتعرض دولة الكويت بحكم موقعها الجغرافي وظروفها المناخية وطبيعتها الجيولوجية وخصائص تربتها وسمات غطائها النباتي وأنماط استخدام أراضيها لجميع أنواع الظواهر الترابية من عواصف وغبار متصاعد وغبار عالق، حيث تشكل هذه الظواهر في مجموعها حسب الدراسات 154 يوماً من أيام السنة في المتوسط.

وتمثل العواصف الترابية أقل الظواهر حدوثاً بمعدل 26 يوماً أما الغبار المتصاعد فهو الأكثر تكراراً وبمعدل 69 يوماً في السنة ثم الغبار العالق بمعدل 58 يوماً وهذان النوعان من الغبار هما اللذان سادا الأجواء خلال شهري مايو ويونيو 2021 وهو ما نشهده حالياً.

وعلى الرغم من التوصيات الصادرة عن الهيئة العامة للبيئة وسائر منظمات المجتمع المدني في الكويت حث الجهات المسؤولة بكل من بلدية الكويت والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والقيام على مسؤوليتها بإنشاء الحدائق والمنتزهات التي تمثل واحدة من مناطق الترفيه وحماية للبيئة البرية وتوسيع الرقعة النباتية الخضراء في البلاد لصد الرياح والبوارح وتخفيف درجات الحرارة التي تفوق الـ50 درجة مئوية خصوصا في مناطق مثل السالمي والعبدلي وطريق الوفرة وطريق كبد التي تفتقر إلى التشجير والاستفادة من تجمعات مياه الأمطار في الزراعة.

وبالنظر الى ما لوحظ من عدم وجود مظاهر على أرض الواقع لهذا الأمر إلا ما ندر، مع أثرها الايجابي في تنقية الهواء والعمل كمصدات للرياح والغبار، ورغم قيام الجهات المعنية بالدولة على إقامة ورش عمل لدراسة وتلافي التصحر والعمل على الاهتمام بالمساحات الخضراء ودعم وتطوير نظم استغلال الأراضي الفضاء والحث على زيادة الرقعة الزراعية مع مراعاة المظهر الجمالي والحضاري للبلاد فضلاً عن أهمية تشجير وزراعة وإقامة الحدائق العامة بمختلف مناطق الكويت.

إلا أنه على أرض الواقع مازالت الكويت ترزح تحت وطأة التسويف في تطبيق ما أوصت به بعض جهات الدولة المعنية بهذا الأمر ومازالت الخطط الموضوعة والتوصيات حبرا على ورق.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تشكيل لجنة من المجلس البلدي والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للطرق والنقل البري والهيئات والأشخاص ذوي الاختصاص من القطاع العام والخاص وتقديم توصيات عاجلة لحل مشكلة التصحر ولصد الرياح والبوارح وتخفيف درجات الحرارة والتشجير مع الاستفادة من تجمعات مياه الأمطار في الزراعة، وذلك على النحو التالي :

1 – إنشاء مصدات بيولوجية من خلال استزراع الأشجار المقاومة للجفاف والمثبتة للرمال في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية للبلاد مثل (العبدلي + السالمي + الوفرة + كبد).

2 – إقامة مشروع حجز الرمال ومنع الانسياق الرملي عن طريق استزراع أشجار الأثل والسدر والسلم لقدرتها على مقاومة الجفاف وعلى مد جذورها والتي تعمل على تماسك حبات الرمال وتحملها فقر التربة.

3 – إنشاء حزام أخضر حماية للأراضي الزراعية والمراعي من زحف الرمال الآتية من الصحراء وبناء مصدات في الجهة المواجهة لهبوب الرياح السائدة في الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي للكويت يكون عرضه من (10 – 15) كيلو مترا.

4 – بما أن مدينة صباح الأحمد من المدن الحديثة والتي تعتبر أكثر تعرضاً للسافي كونها منطقة مكشوفة صحراوياً والتي تعاني من تراكم الأتربة وأمام المزارع والمنازل، فيجب الإسراع في تشجير المدينة كمصدات للرياح المقابلة للواجهة الصحراوية، والعمل أيضاً على دراسة فاعلية التشجير والمصدات لتطبيقها على المدن المنشأة حديثاً.

5 – استقطاب الجهد الشعبي والتطوعي من خلال تشجيع المواطنين وتحفيزهم للمساهمة في هذه الحملة البيئية.

6 – اعلان سياسة واضحة لاستثمار الأراضي الفضاء ومكافحة التصحر وتشريع قوانين تسهل عملية المكافحة ودعم الأجهزة والمؤسسات الفاعلة المشرفة على تنفيذ برامج المكافحة والتشجير مثل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للطرق والنقل البري وبلدية الكويت.

7 – تصميم البنية التحتية للاستفادة وحفظ مياه الأمطار وتجميعها عن طريق خزانات والري بالمياه المعالجة كتعويض عن ندرة المياه في دولة الكويت.

8 – إنشاء وصيانة الحدائق العامة في جميع محافظات الكويت وصيانتها بشكل دائم لما لها من أثر على البيئة في المناطق الداخلية وعلى أهالي المناطق السكنية.

9 – متابعة الدولة لتنفيذ العقود التي أبرمتها وزارة الأشغال عن طريق الهيئة العامة للطرق والنقل البري المتضمنة التعامل مع ظاهرة زحف وتراكم الرمال (السافي) على الطرق السريعة، للعام 2021 – 2022، والمتضمنة أيضاً إنشاء حزام شجري مكون من صفوف عدة من الأشجار الموازية للطريق ويقع على الجهة التي تهب منها الرياح المؤثرة الحاملة للغبار والأتربة، وإنشاء حواجز معدنية لمكافحة زحف الرمال على أن تثبت بزاوية قائمة على اتجاه الرياح المؤثرة، وعمل قنوات مكشوفة لتقليل طاقة الرياح تكون موازية للطريق بعرض 5 أمتار وعمق 3 أمتار على جانب الطريق التي تهب منه الرياح المؤثرة بهدف تجميع الرمال الزاحفة في هذه القنوات على أن تتم صيانتها دورياً من خلال الرمال المترسبة داخلها، وتثبيت أسطح الكثبان الرملية المرتفعة بمقدار مترين عن سطح الأرض

علي القطان

الحويلة يقترح إنشاء مستشفى متكامل لرجال الإطفاء خلال 3 سنوات

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح بقانون بشأن إنشاء مستشفى متكامل لرجال الإطفاء، لتوفير الرعاية الصحية على أعلى مستوى لمتابعة الحالة الصحية لهم.

ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي:

(مادة اولي)

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى متكامل لرجال الإطفاء خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على ان يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية.

(مادة ثانية)

على وزارة الاشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذه المستشفى مع تخصيص الارض اللازمة لهذا الغرض بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات المعنية الأخرى على ان تكون خالية من العوائق.

(مادة ثالثة) تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذه المستشفى حتى الانتهاء من انشائها ويعهد الى وزارة الاشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على انشاء المستشفى في مرحلها المختلفة حتى الانتهاء منها وتسليمها الى وزارة الصحة.

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ احكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون كما يلي:

نصت المادة 11 من دستور الكويت على أن (تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية) ونصت المادة 15: (على أن تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة)

ونظرا للدور الوطني الكبير الذي يؤديه رجال الإطفاء في توفير الحماية اللازمة للأرواح والممتلكات من الحرائق والانهيارات والأحداث والكوارث الطبيعية يتعرضون لمخاطر جسيمة الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة وفقا للنصوص الدستورية سالفة الذكر لتوفير الحماية الصحية لهم، وقد جاءت حوادث الحرائق التي أصيب فيها رجال الإطفاء خلال قيامهم بدورهم الانساني والوطني لتؤكد الحاجة الماسة لوجود مستشفى خاص لهم لتوفير التأمين الصحي لهم

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون الذي نص في مادته الأولى على إنشاء مستشفى متكامل لرجال الإطفاء لتوفير الرعاية الصحية على أعلى مستوى لمتابعة الحالة الصحية لهم

محمد الحويلة

الشاهين: 300 دينار مكافأة شهرية للعاملين بمعالجة المخلفات الصناعية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة بمنح العاملين بقسم معالجة المخلفات الصناعية التابع لهيئة الصناعة مكافأة شهرية قدرها 300 دينار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يُعد قسم معالجة المخلفات الصناعية التابع للهيئة العامة للصناعة من الأقسام المهمة، كونه يتماشى مع حاجة السوق التجاري بدولة الكويت، فمعالجة هذه المخلفات يفيد الكيانات الصناعية والتجارية المختلفة، كما يسهم في حماية البيئة من التلوث الناجم عن هذه الملوثات.

وقد قامت الهيئة العامة للصناعة بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية لدعم العاملين هذا القسم بحوافز تشجيعية تقديرا لدورهم وتعاملهم مع المخلفات الصناعية، وعملهم في مهنة مهمة وشاقة وخطرة.

وعليه فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي :

يمنح العاملون بقسم معالجة المخلفات الصناعية التابع للهيئة العامة للصناعة مكافأة شهرية قدرها 300 دينار كويتي»

اسامه الشاهين

عبدالصمد يسأل عن لائحة قواعد وإجراءات منح إذن العمل للوافدين فوق الـ «60»

وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالين إلى كل من وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

ونص السؤال على ما يلي:

وافق مجلس الأمة على الاقتراح بقانون بشأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار في المواشي وأحاله للحكومة، وفي 14 يونيو 2015 صدر في الجريدة الرسمية برقم (29) لسنة 2015، وبتاريخ 26 ديسمبر 2018 أحال رئيس الوزراء السابق إلى مجلس الأمة نسخة من المرسوم رقم (370) لسنة 2018 بإحالة مشروع قانون بإلغاء هذا القانون مشفوعا بمذكرته الإيضاحية التي بررت الإلغاء بأن الدراسات الاقتصادية قد خلصت إلى أن الشركة لن تكون ذات جدوى اقتصادية وادعت أن الشركة ستستمر في تحقيق خسائر مالية خلال السنوات العشر الأولى من عملها وأنها في السنة الحادية عشرة ستحقق أرباحا ضئيلة جدا.

علما بأن مبرر صدور قانون بإنشاء شركة أخرى هو ما لُوحظ من الارتفاع المطرد في أسعار اللحوم ووجود شركة حكومية وحيدة تحتكر تجارة المواشي، وهو ما دعا أحد الزملاء النواب أخيرا إلى تقديم اقتراح بقانون لإنشاء شركة جديدة وهو الأمر الذي لا داعي له بوجود قانون سار يُلزم الحكومة بإنشاء هذه الشركة الجديدة وهي لم تنفذه حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – وافق المجلس على هذا القانون بجلسته المعقودة بتاريخ 5 مايو 2015 وأحاله للحكومة وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 يوليو 20115 أي بعد أكثر من شهر من إحالته للحكومة، فلماذا لم تقم الجهات المختصة بعمل الدراسات اللازمة قبل إصداره في الجريدة الرسمية؟

2 – إذا كان لدى الحكومة أي ملاحظات، لماذا لم تقدمها إلى اللجنة المختصة آنذاك أو تقدمها أثناء مناقشة القانون في مجلس الأمة؟

3 – جاء المشروع الحكومي بإلغاء هذا القانون بتاريخ 26 ديسمبر 2018 أي بعد صدور القانون في الجريدة الرسمية بسنتين ونصف السنة، فما إجراءات الحكومة طوال هذه الفترة؟ وما الجهة المسؤولة عن تعطيل تنفيذ القانون بعد صدوره في الجريدة الرسمية؟

4 – ورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع الحكومي بإلغاء هذا القانون أن الدراسات أجريت من المكتب الاستشاري (KPMG)، لذا يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الدراسات والمبررات وصورة ضوئية من العقد المبرم مع هذا المكتب والتصنيف العالمي له، والجهات والدول الأخرى التي تعاقدت مع هذا المكتب، وخبرته في مجال الإتجار في المواشي.

عدنان عبدالصمد

5 – هل هناك جهات أو مكاتب أخرى أجرت دراسات بهذا الخصوص أم أن الحكومة اعتمدت على رأي جهة استشارية واحدة فقط وبناء عليه قررت إلغاء هذا القانون؟

سؤال إلى وزير التجارة

نص السؤال على ما يلي:

أثيرت في بعض الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي أخبار عن بعض التعديلات المتعلقة بالقرار الإداري رقم (520) لسنة 2020 في شأن إصدار لائحة قواعد وإجراءات منح إذن العمل والذي يقضي بمنع تجديد إذن العمل للوافدين الذين بلغوا من العمر (60) عاما لحملة شهادة المرحلة الثانوية العامة فما دون.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل صدر قرار رسمي أو تعديل في هذا الخصوص؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب ، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من القرار، وكل ما يتعلق به من مرفقات –إن وجد–.

2 – ما الفئات التي يشملها القرار؟ وهل توجد استثناءات؟ وما شروط ومعايير تطبيق هذا القرار؟

3 – هل يفرض القرار رسوما مالية على التجديد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم قيمة تلك الرسوم.

4 – هل يشترط القرار عمل تأمين صحي في المستشفيات الخاصة؟

5 – هل يشمل هذا القرار أصحاب الشهادات العليا؟

6 – هل يساوي هذا القرار بين من يتقاضون أجورا متدنية مسجلة في إذن العمل ومن يتقاضون أجورا مرتفعة (على سبيل المثال من يتقاضى 300 دينار ومن يتقاضى 1000 دينار شهريا)؟

7 – هل يشمل هذا القرار الوافدين الذين يملكون شركات تجارية بالشراكة مع مواطنين ولهم فيها حصص مسجلة في وزارة التجارة والنصاعة أم أنه يختص بالوافدين الذين يعملون بمقابل الأجور فقط؟

8 – هل أجرت الجهات المعنية دراسة شاملة لهذا القرار قبل اتخاذه لمعرفة مدى تأثيره في ارتفاع الأسعار وأجور الأيدي العاملة في السوق المحلية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الدراسات والإحصائيات

الطريجي: هل تتضمن خطة الإصلاح الحكومية طرح عقود الاستثمار المنتهية في مزايدة عامة وعلنية؟

وجه النائب الدكتور عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية خليفة حمادة استفسر فيه عن المسؤول المباشر عن التأخير في سحب أراضي الدولة التي انتهت عقودها الاستثمارية وطرحها في مزايدة عامة وعلنية.

وقال الطريجي في سؤاله هل تقدم عضو مجلس إدارة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وليد عبدالله الروضان باستقالة مسببة وهي تحفّظه على تجديد عقد الاستثمار بين أملاك الدولة والشركة الوطنية العقارية «سوق شرق» دون طرح المشروع في مزايدة عامة وعلنية ؟مع تزويدي بصورة من هذا العقد .

وسأل الطريجي عن القيمة الايجارية ومساحة أرض عقد الانتفاع بين أملاك الدولة والشركة الوطنية العقارية (سوق شرق) ،وأسماء أعضاء مجلس إدارة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وطلب صورة من محضر اجتماع مجلس إدارة «الهيئة» والذي تمت فيه الموافقة على تجديد عقد سوق شرق .

وقال هل تم تجديد العقد بنفس قيمة الايجار وهي ثمانية وعشرون ألف دينار سنوياً وبنفس الشروط والضوابط؟وهل من ضمن خطة الإصلاح الاقتصادية للحكومة طرح عقود الاستثمار المنتهية في مزايدة عامة وعلنية لزيادة إيرادات الدولة؟

وطلب الطريجي تزويده كشفا بعقود أملاك الدولة الاستثمارية المنتهية، والتي تم التجديد لها ولم يتم طرحها في مزايدة عامة وعلنية وأسباب التأخير في عملية الطرح،وتزويده بكشف من عقود أملاك الدولة الاستثمارية التي تم تجديدها بنفس القيمة الايجارية ونفس الشروط والضوابط.

عبدالله الطريجي

الديحاني يسأل عن أسباب تأخر تنفيذ طريق سليل «المطلاع السكنية»

فرز الديحاني

وجه النائب فرز الديحاني سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس.

وطلب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

–1ما أسباب تأخر تنفيذ طريق سليل الذي يربط مدينة المطلاع السكنية بالدائري السادس ومنطقة الجهراء؟ وما الموعد المفترض للانتهاء من تنفيذ طريق سليل؟ ومتى موعد التسليم الفعلي؟

–2ما الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ طريق سليل؟

–3كم كلفة المشروع وقت طرحه؟ وكم الكلفة المترتبة على التأخير؟

–4هل اتخذت وزارة الأشغال العامة الإجراءات القانونية تجاه المتسبب في تأخير تنفيذ المشروع؟

–5هل أزيلت المعوقات –إن وجدت– أمام تنفيذ المشروع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة.

–6ما خطتكم لتيسير حركة المرور لسكان مدينة المطلاع السكنية؟

–7 كم عدد الطرق التي أُنشئت لربط المدن الحديثة بالعاصمة؟ وهل توجد دراسات لمعالجة الازدحام المروري وربط المدن الجديدة بالعاصمة؟